في هذا العدد

مواطنيّة صالحة... وطن أفضل

في عامه الثمانين، يقف الامن العام اللبناني شاهدا على مسيرة وطنية استثنائية قوامها العطاء والانضباط والتضحيات. فمنذ تأسيسه عام 1945، غداة الاستقلال، تحول الى مؤسسة وطنية راسخة حملت على عاتقها مهمة حماية استقرار الدولة، وصون أمن اللبنانيين في بيئة شديدة التعقيد، سياسيا اجتماعيا واقليميا.

ثمانية عقود من العمل الدؤوب كونت لدى المديرية العامة للامن العام خبرة عميقة في ادارة الازمات، وفهما دقيقا لخصوصية لبنان كدولة متعددة الطوائف، بنظام جمهوري برلماني ديموقراطي. عبر هذه السنوات، تنوعت المحطات بدءا من مرحلة التأسيس والتنظيم، مرورا باختبار الحرب اللبنانية، وصولا الى مرحلة اعادة البناء ما بعد الحرب، حيث سعى الامن العام الى اعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، ومواكبة تحديات العصر من الارهاب والجريمة المنظمة والتهريب، وصولا الى التصدي للمخاطر السيبرانية.

حاليا، لم يعد دور الامن العام مقتصرا على فرض النظام ضمن صلاحياته، بل اصبح ضامنا للسيادة الوطنية وشريكا في صياغة الاستقرار الداخلي. فمن خلال وحداته المتخصصة، اكتسب ثقة اللبنانيين واعترافا دوليا بفعاليته ومهنيته.

"في هذا العدد"، الاول من السنة الثالثة عشرة للمجلة، وفي الاحتفال بالعيد الثمانين للامن العام، وفي حديث خاص، فضلا عن تهنئته للمديرية العامة للامن العام، جدد المدير العام اللواء حسن شقير القول بأن المؤسسة دخلت مرحلة متقدمة من التطوير ستظهر معالمها في مشروع الهوية الرقمية الذي سيبصر النور في العام المقبل، والذي سيوفر للمواطنين منصة حديثة تتيح الحصول على الخدمات الكترونيا من منازلهم ومكاتبهم، بكرامة واحترام. وكشف عن التوصل الى نجاح المديرية في تنظيم مناقصة شفافة لطبع جوازات السفر، بما يضمن استمرارية تأمينها من دون أي نقص. هذا عدا عن تعزيز عديد المديرية بدم جديد لتدعيم حضور الامن العام في كل الدوائر والمراكز.

من جملة التطوير والتحديث ايضا، تحسين بيئة الخدمة للمواطنين من خلال ترميم مباني الامن العام وتجهيزها بقاعات انتظار ونظم لترقيم الادوار، بحيث يعامل المواطن بكرامة بعيدا عن مشاهد الانتظار المرهق امام المراكز، بحيث يدخل المواطن والمقيم الى مبنى الامن العام معززين ويخرجان مكرمين.

على المستوى الخارجي، اضحى الامن العام جزءا من المنظومة الامنية الاقليمية، عبر زيارات واتفاقات تعاون مع دول عربية وصديقة، انطلاقا من ادراك ان هذا التنسيق يستهدف الارهاب الدولي والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر. هذا الامر عزز حضور الامن العام، واكسبه ثقة أكبر في الساحتين العربية والدولية.

من ابرز الملفات التي يتابعها ملف النزوح السوري. وقد اوضح اللواء شقير في أكثر من مناسبة ان العودة الطوعية هي الخيار الوحيد المطروح، بعيدا من اي اكراه، حفاظا على كرامة النازحين. فخطة الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والحكومة السورية، سمحت حتى الان بعودة عشرات الالاف، فيما تستمر المديرية في تقديم التسهيلات والغاء الغرامات لتشجيع المزيد على العودة.

مع بداية عام 2026، سيسعى الامن العام الى انهاء صفة "النازح" قانونا، والتعامل مع السوريين إما مقيمين شرعيين او غير مخالفين لنظام الاقامة، طبعا ضمن رؤية تحتاج الى قرار رسمي.

اما بالنسبة الى التهديدات الخارجية، فقد جدد اللواء شقير التأكيد على ان العدو الاسرائيلي يبقى الخطر الابرز على لبنان، كونه لا يلتزم وقف النار ولا يزال يحتل خمس نقاط حدودية خلافا للقرار الاممي 1701. ورغم الدور الذي تلعبه الديبلوماسية عبر تحركات رئاسة الجمهورية، يبقى خيار الدفاع مشروعا اذا استمر الاحتلال.

80 عاما من التضحيات جعلت الامن العام مؤسسة وطنية وركيزة اساسية من ركائز الهوية اللبنانية. في هذه المناسبة، بعد مرور 12 عاما على صدور مجلة "الامن العام"، ستبقى هذه الوسيلة منصة ملتزمة مواكبة نشاط المديرية، بحيث تحرر المقالات والتحقيقات والحوارات بخط وطني، يلتزم مفهوم شعارها الدائم "مواطنية صالحة... وطن افضل".

"الامن العام"